فإذا أردنا بعد هذا أن نطرد الباب على وضع واحد جاز ؛ بمعنى أننا إذا قلنا : إن همزة الممدود : أصلية كانت، أو ملحقة ، أو منقلبة ، أو للتأنيث — تبقى عند التثنية على حالها — كان كلامنا صحيحاً ، ولا يخالف ما ورد عن العرب .

وكذلك إذا قلنا : إن همزة الممدود : أصلية كانت ، أو ملحقة ، أو منقلبة ، أو للتأنيث تقلب عند التثنية واواً — كان كلامنا صحيحاً ، ولا يخالف ما ورد عند العرب .

ولكن استقراء النصوص الأدبية الواردة عن العرب — يجعلنا نأخذ بالأكثر شيوعاً عند العرب ، ونقرر القاعدة الآتية :

إذا أريد تثنية الممدود بقيت همزته على حالها ، فلا تغير ؛ ما لم تكن للتأنيث فإنها تقلب واواً .

وبذلك نجمع تلاميذنا على قاعدة واحدة صحيحة ، ونبعد بهم عما يبلبل أفكارهم من ذكر الأوجه المختلفة ، فإن ذكرها يضلل التلميذ[1] .

وإذا جمع الممدود جمع تصحيح للذكور أو للإناث — عوملت همزته معاملتها فى التثنية .

(١) ألا ترى أن بعض النحاة لم يكتفوا بجواز إبقاء الهمزة أو قلبها واوا أو ياء عند التثنية ، بل زادوا أنه إذا طالت الكلمة جاز حذف الحرفين الآخرين ، فقالوا فى : قاصعاء ، وناقعاء ، وعاشوراء ، وحائياء — قاصعان ، وناقعان ، وعاشوران ، وحائيان ؟ — الإنصاف فى مسائل الخلاف . المسألة العاشرة بعد المائة ص ٤٠٦ . ويشبه هذا ما تقدم ذكره فى تثنية المقصور وجمعه — صفحة ٨٤